



مركز
الدراسات
الاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

«صفقة القرن» تضمن " أمن إسرائيل» وتحسين الاقتصاد الفلسطيني

تهرب كبير مستشاري الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وصهره، جاريد كوشنر، من الإجابة حول إذا ما اعتمدت الخطة الأميركية للتسوية السياسية في فلسطين والشرق الأوسط المعروفة إعلامياً باسم «صفقة القرن»، على مبدأ حل الدولتين، مشدداً على أن الصفقة ركزت على الوضع الاقتصادي لدى الفلسطينيين والمسألة الأمنية لدى إسرائيل.

ونقلت القناة 12 العبرية عنه قوله حول " صفقة القرن " : "دولتين؟ الأساليب السابقة لم تنجح، سنفعل شيئاً مختلفاً"؛ وقال كوشنير " سيتعين على " إسرائيل " والفلسطينيين تقديم تنازلات صعبة - نأمل أن يكون لدى قادة كلا الجانبين الشجاعة للقيام بذلك . "ولدى سؤاله عن حل الدولتين، قال كوشنر " :نحن نركز على سبل تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، والشاغل الرئيسي في إسرائيل هو الأمن، وستمكن الخطة من الحفاظ عليه . "وأضاف " :قدمنا اقتراحاً مفصلاً لحل النزاع، أمل أن يكون لخطة السلام رؤية شاملة لما قد يكون، سنبنى الأشياء من الأسفل إلى الأعلى - وضعنا حلولاً لكيفية تحسين حياة الفلسطينيين والتعامل مع القضايا السياسية الأساسية للنزاع . " واعتبر أنه " إذا تمسك الطرفان بخطابهم القديم الأمور لن تتغير " ، وادّعى أن الخطة تتضمن خطوات نقوم من خلالها بالبناء من الأسفل إلى الأعلى، سنحسن حياة الفلسطينيين ونتعامل مع القضايا السياسية الأساسية للنزاع . "

وكانت صحيفة) واشنطن بوست (الأمريكية، قد كشفت تفاصيل جديدة حول الخطة الأمريكية المعروفة ب) صفقة القرن (، لافتةً إلى أن الصفقة لن تعتمد حل الدولتين لشعبين، وإنما تتمحور حول أمن إسرائيل مقابل امتيازات اقتصادية للفلسطينيين . وأن خطة السلام المنتظر أن تطرحها الإدارة الأمريكية قريباً، لا تعتمد حل الدولتين كأساس لها، على عكس جولات المفاوضات التي دارت على مدار الأعوام العشرين الماضية .

وتبقى تفاصيل الصفقة محاطة بسرية تامة حتى الآن، غير أنه من المتوقع أن يتم الكشف عنها وعرضها على الأطراف المعنية مع انتهاء تشكيل الحكومة الإسرائيلية، وفق الصحيفة .

وأضافت الصحيفة، أن خطة السلام التي أعدتها إدارة ترامب تتضمن مقترحات لتحسين مستوى حياة الفلسطينيين من خلال ضخ استثمارات لهذا الغرض، ولكنها ستمنع، على الأرجح، إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب إسرائيل.

ومن المتوقع، أن يتم نشر تفاصيل (صفقة القرن) بعد انتهاء بنيامين نتنياهو، من تشكيل حكومته الجديدة، وهناك من يقول: إن الإدارة الأمريكية ستتروى حتى نهاية شهر رمضان الوشيك، وفق واشنطن بوست. (ولفتت الصحيفة، إلى أنه بعد أكثر من عامين من العمل على إعداد الصفقة من قبل صهر الرئيس الأمريكي جارد كوشنير، وفريق مصغر، يبدو أن الصفقة باتت جاهزة للكشف عنها.

وأبقى المسؤولون تفاصيل الخطة "سرية"، لكن تعليقات من كوشنير ومسؤولين أميركيين آخرين، وفق الصحيفة، تشير إلى أنّ الخطة تلغي إقامة دولة فلسطينية كمقدمة لانطلاق جهود السلام، كما جرى التعارف عليه على مدى العقدين الماضيين.

وأفادت مصادر إعلامية مطلعة، أن الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب لا تعترزم الإعلان عن "صفقة القرن" خلال الشهرين القادمين على الأقل؛ ورجّحت المصادر سبب تأخيرها إلى إتاحة المجال أمام بنيامين نتياهو، لتشكيل حكومته الجديدة، إضافة إلى قرب شهر رمضان المبارك، مشيرة إلى أن الإدارة الأمريكية تفضّل أن تطرح مبادرتها بعد شهرين أو ثلاثة على الأقل؛ كما أكدت المصادر أن الصيغة النهائية لخطة السلام الأمريكية أصبحت شبه جاهزة وبانتظار التوقيت الملائم لإطلاقها.

وأضافت أن الإدارة الأمريكية تشعر بقلق إزاء الموقف الذي يتبناه الرئيس عباس، الرفض للخطة الأمريكية، لافتة إلى أن غالبية الزعماء العرب يدعمون المبادرة الأمريكية، وأنهم يريدون الانتهاء من الملف الفلسطيني خاصة وأن لديهم ملفات هامة أخرى تستحوذ على اهتماماتهم، سواء التهديد الإيراني أو الحركات الأصولية أو مشاكل مجتمعاتهم الداخلية والنهوض بها، وأن القضية الفلسطينية لم تعد في مقدمة اهتماماتهم.

ولفتت المصادر إلى أن الإدارة الأمريكية فوجئت مرة أخرى بعدم وجود ردود فعل حقيقة من قبل الدول العربية إزاء إعلان الرئيس دونالد ترامب اعترافه بالسيادة الاسرائيلية على هضبة الجولان وذلك بعد عام على اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وغياب ردود فعل عربية جدية إزاء ذلك . وأضافت " :إن الإدارة الأمريكية لا تعير اهتماماً لقرارات القمم العربية التي عقدت منذ اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتعتبر هذه القرارات مجرد كلام لأن الدول العربية كان يمكنها أن تتخذ مواقفًا تشكّل ردود فعل مزعجة لواشنطن."

ونوّهت المصادر ذاتها، إلى أنه على الرغم من المواقف العربية المتشددة في تلك القمم إلا أن الدول العربية وسّعت نطاق اتصالاتها مع إسرائيل وعززت علاقاتها مع واشنطن وهو أمر فاجئ حتى الإدارة الأمريكية نفسها.

من جهتها قالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية جمانة غنيمات، إن الحكومة لا تعرف حتى الآن ما هي تفاصيل صفقة القرن، إلا أنها ترفض أي عرض أو تسوية أو صفقة لا تتسجم مع الثوابت الأردنية في الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وحق اللاجئين في العودة والتعويض وفق القرار الأممي رقم 194 ؛ ورفض الحلول الأحادية والتأكيد على ديمومة الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف .

في حين قال صلاح البردويل القيادي في حركة حماس، خلال ندوة حوارية تنظمها وزارة الإعلام بغزة حول آليات مواجهة صفقة القرن، أننا بصدد تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمواجهة صفقة القرن، تضم كلاً من غزة والضفة والشتات وقوى إسلامية وعربية ومن أحرار العالم."

وقال رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في كلمته أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب، بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، إن "الأوضاع الفلسطينية في غاية الصعوبة ولم تعد محتملة وغير قابلة للاستمرار"، معتبراً أن الفلسطينيين "مقبولون على تحديات صعبة بحاجة لدعم سياسي ومالي عربي". "وسندعو برلمان فلسطين" المجلس المركزي"، للانعقاد لاتخاذ القرارات المناسبة،

فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. وقال عباس إن بنيامين نتنياهو هو، لا يؤمن بالسلام ويتذرع بعدم وجود شريك فلسطيني، وإن "إسرائيل نقضت جميع الاتفاقيات المبرمة بيننا وبينها، وتنتهك اتفاقية باريس باقتطاعها أموال المقاصة الفلسطينية". "مشيرا إلى أن "إسرائيل لم تطبق قرارا دوليا واحدا منذ عام 1947، بتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية."

وحول خطة الإدارة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية والمعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، تساءل عباس "بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، ووقف المساعدات لـ"أونروا"، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ماذا تبقى من "صفقة القرن"؟". وأكد عباس أن "إدارة الرئيس دونالد ترامب انقلبت على كل ما وعدتنا به، واتخذت قرارات مخالفة للقانون الدولي". "وطالب بتوفير دعم سياسي ومالي، لمساعدتنا على مواجهة التحديات المقبلة والحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني."

وقال **صائب عريقات** أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ردًا على ما نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، حول "صفقة القرن"، إن "خطة السلام التي وضعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تشمل الحكم الذاتي للفلسطينيين"، مضيفاً "هذا لا يمكن أن يطلق عليه خطة سلام، فهي خطة تهدف إلى تدمير عملية السلام والقانون الدولية". وأشار عريقات إلى أنه "لن يكون هناك سلام دون إقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية"، مؤكداً أن الخطة تتناقض مع الحقوق الوطنية المشروعة التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية، وأنها تهدف إلى تدمير عملية السلام والشرعية الدولية وكل مرجعيات عملية السلام."

الاتحاد الأوروبي يدرس إصدار بيان يتضمن مبادئ السلام

يدرس الاتحاد الأوروبي إصدار بيان يحتوي على مبادئ الدول الـ 28 الأعضاء، حول السلام في الشرق الأوسط، إذا لم تشمل "صفقة القرن" الأميركية، مبادئ الاتحاد بهذا الخصوص؛ ورأت وزيرة الخارجية الأوروبية فديريكا موغيريني، أن "حل الدولتين تلاشى، بل تقطع إربا إربا".

زعماء أوروبيون يطالبون برفض خطة ترامب

طالب العشرات من الزعماء الأوروبيين السابقين، بمن فيهم ستة رؤساء وزراء سابقين و 25 وزيراً سابقاً للخارجية وزعيمان سابقان في حلف شمال الأطلسي برفض خطة ترامب كونها غير عادلة مع الفلسطينيين ولن تتضمن إقامة دولة فلسطينية. وحسب القناة 13 العبرية، جاءت المطالبة في خلفية تقرير عبر صحيفة "الواشنطن بوست" بأن خطة ترامب المؤيعة لن تشمل دولة فلسطينية. وكتب المسؤولون: "لقد حان الوقت لكي تصر أوروبا على مبادئها المتعلقة بالسلام بين إسرائيل والفلسطينيين.. لسوء الحظ، تخلت الإدارة الأمريكية الحالية عن السياسة الأمريكية على مر السنين، ولم تعترف إلا بمطالب جانب واحد". وأضاف المسؤولون: "لقد أظهرت واشنطن لا مبالاة حول البناء الإسرائيلي في المستوطنات.. هذه مقامرة على أمن واستقرار العديد من الدول على عتبة أوروبا". ودعا المسؤولون دول أوروبا إلى السعي لحل الدولتين، قائلين: "إن على أوروبا أن ترفض أي خطة لا تنشئ دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والقدس عاصمة لهما".

ومن جهة أخرى قال وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إنه لا يرى في تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين، بشأن فرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية، أي ضرر بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط المعروفة باسم "صفقة القرن". وقال بومبيو: "أعتقد أن الرؤية التي سنعرضها للحل تعتبر تغييراً كبيراً عن النموذج المتبع لغاية الآن؛ لقد كانت لدينا أفكار عديدة طوال 40 عاماً، لم تحقق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ فكرتنا هي عرض رؤية تحوي أفكاراً جديدة، مختلفة، خاصة، تحاول إعادة تأطير وإعادة تشكيل مشكلة كانت مستعصية". وأشار بومبيو إلى أن "إدارة ترامب تريد حياة أفضل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين"، وفق تعبيره. ولفت الموقع إلى أنه في الأيام التي سبقت الانتخابات، صرح نتنياهو بأنه ينوي فرض القانون الإسرائيلي تدريجياً على جميع المستوطنات، وأنه يأمل بأن يتمكن من القيام بذلك بموافقة الولايات المتحدة. وتعهد نتياهو بالإبقاء على السيطرة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وجعل الحكم الإسرائيلي على أكثر من 400 ألف مستوطن في الضفة الغربية رسمياً، مؤكداً أن هذا لن ينطبق فقط على الكتل الاستيطانية الكبرى، بل على المستوطنات النائية كذلك. وكشف نتياهو أنه أبلغ الرئيس الأمريكي ترامب، بأنه لن يخلي أي شخص من أي

مستوطنة، وسط تقارير تشير إلى أن ترامب سوف يدعمه بخصوص مسألة السيادة على المستوطنات في حال رفض الفلسطينيون "صفقة القرن" المنتظرة .

لن يتم ضم مستوطنات في الضفة قبل إعلان صفقة القرن

أعلن سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة داني دانون أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لن يضم مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة قبل إعلان واشنطن "صفقة القرن". وقال دانون للصحفيين بشأن وعد نتياهو الانتخابي " :لا أظن أننا سنقوم بأي خطوة قبل نشر الخطة .سننتظر ونرى الخطة .سنخرط في هذا المسار وسنرى إلى أين يقودنا .وأشار إلى أن الخطة ستنتشر " في القريب العاجل"، في فترة تمتد على الأرجح بين مايو إثر تسلم الحكومة "الإسرائيلية" الجديدة مهامها، ونوفمبر مع بدء موسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية .ولفت إلى أن مصير الاقتراحات لن يتوقف على الرد الفلسطيني فحسب بل أيضا على موقف بلدان عربية أساسية في المنطقة بينها مصر والأردن.

وقال دانون " :خلال السنوات الإحدى والسبعين الماضية دأب الفلسطينيون على قول) لا .(هم يختارون الجواب ب) لا (طوال الوقت ونحن نتوقع ألا يتغير موقفهم، لكني لا أعلم ما سيكون دور شركاء آخرين في المنطقة . "وأوضح " أنه يجهل ما إذا كانت الخطة الأمريكية ستطالب بقيام دولة فلسطينية، لكن ذلك يجب ألا يثني الفلسطينيين عن الانخراط في المحادثات بشأن هذه الاقتراحات على قوله.

بيان جامعة الدول العربية لم يذكر مرة واحدة تعبير « صفقة القرن »

بناءً على طلب الرئيس عباس، عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية، لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية في ضوء ما بات يُعرف بـ«صفقة القرن» والتحديات الأميركية - الاسرائيلية المتزايدة .الغاية الفلسطينية من جمع الدول العربية، تنقسم إلى قسمين :سياسي ومادي .فبحسب مصادر دبلوماسية، أراد عباس توحيد الصف العربي في مواجهة طرح الولايات المتحدة، والتحضير لمواجهة استباقية ، فضلاً عن تأمين الدعم المادي للسلطة

الفلسطينية" بعد الضغوط المالية المتزايدة، وآخرها عدم دفع حكومة الاحتلال مخصصات أهالي الشهداء والأسر الفلسطينية."

البيان الذي صدر في الختام، لم يكن على مستوى عنوان الدعوة، وأتى في السياق نفسه لبيانات «لزوم ما لا يلزم» التي تصدر عن جامعة الدول العربية، وتعمق الاستسلام العربي أمام «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية.

تواطؤ بعض الدول العربية، المباشر وغير المباشر، مع الكيان العدو، لا يقتصر فقط على هرولتها لنسج علاقات معه، بل في المواقف «الفارغة» أيضاً. تقول المصادر الدبلوماسية إن «الهمّ الأوحد للقسم الأكبر من الدول العربية، هو ألا تكون هناك خطوات عملية للاعتراض. فهناك أسلوب اعتدناه في جامعة الدول العربية، أن البلدان لا تعترض على البيانات، ولكنها لا تعتبر نفسها ملزمة بتنفيذها.»

تضمن البيان «رقم 238 ثمانى نقاط، أبرزها أن» الدول العربية التي قدّمت مبادرة السلام العربية عام 2002، لا يمكنها أن تقبل أي خطة أو صفقة لا تتسجم مع المرجعيات الدولية... ولن تتجح في تحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.»

وأشار إلى ضرورة» اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية مدينة القدس الشرقية المحتلة والحفاظ على هويتها العربية ومكانتها القانونية والتاريخية... والوقوف ضد أي قرار يعترف بها عاصمة لإسرائيل»، مطالباً «المجتمع الدولي بتنفيذ القرار 2334 ضد الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي... وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة للأونروا»، محذراً من «خطورة النهج الإسرائيلي باعتماد قوانين عنصرية... بما في ذلك القانون الذي سمح لحكومة الاحتلال بسرقة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين من عائدات الضرائب الفلسطينية». «وتوافق المجتمعون على» تخصيص 100 مليون دولار شهرياً دعماً لدولة فلسطين... واحترام شرعية منظمة التحرير الفلسطينية... ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية.»

اللافت في البيان، أنه لم يذكر مرة واحدة تعبير «صفقة القرن»، أو يُحمّل المسؤولية للولايات المتحدة. السبب هو «الاجتماع التحضيري الذي عُقد قبل يوم من الدورة غير العادية، وشاركت فيه

دول الخليج ومصر والأردن، حيث تقرّر تجهيل الفاعل. «أما خلال اجتماع الأحد، فقد كانت البحرين الأكثر» جراً «بالتعبير صراحة عن رغبتها في» حماية «الدولة المعتدية. تنتقل المصادر أن البحرين اقترحت استبدال كلمة صفقة، بتفاهات، متحججة بأنه لا زلنا لا نعلم إن كانت هنالك صفقة أم لا، ولم تظهر تفاصيلها بعد»، علماً أن التسريبات الأميركية بهذا الخصوص واضحة جداً. خلال اللقاء التحضيري قبل القمة، جرت مناقشة البيان الفلسطيني، وأقرت التعديلات عليه، ليصل «مُعَلَّباً» إلى اجتماع الأحد. إلا أن البعثة اللبنانية تمكنت من إدخال تعديل على مقدمة البيان، بإضافة ذكر مزارع شبعاً وتلال كفرشوبا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية العجر، التي تدعي «إسرائيل» سيادتها عليها. وتقرّر بما خصّ تخصيص 100 مليون دولار شهرياً لفلسطين، أن «تدفع كل دولة مبلغاً بموجب حصتها في موازنة الجامعة. ولكن، قد لا تلتزم الكثير من الدول بذلك، بسبب أزماتها المادية، أو غياب القرار السياسي بتوفير الدعم لفلسطين»، استناداً إلى المصادر الدبلوماسية.

الأردن و"صفقة القرن": رفض سياسي رغم الضغوط الاقتصادية

يجد الأردن نفسه في موقف حرج إزاء خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، في ظلّ ما تفرضه أوضاعه الاقتصادية الصعبة على مواقفه السياسية. ففي الوقت الذي لا تستطيع فيه عمان الاستغناء عن المساعدات الأميركية التي تصل إلى ما يزيد عن مليار ونصف المليار دولار سنوياً، تهدّد التسريبات الصادرة عن مصادر أميركية بشأن "صفقة القرن" الهوية السياسية للأردن، أو ما يطلق عليها "الثوابت الوطنية". وكشف موقع "أكسيوس" الأميركي أخيراً، معلومات من داخل الغرف المغلقة لاجتماعات العاهل الأردني عبد الله الثاني، وأعضاء من اللجنة الخارجية للكونغرس الأميركي، تفيد بغضب الملك بسبب عدم إفصاح إدارة دونالد ترامب له عن تفاصيل الصفقة، وعدم مكاشفته بالجزء الأهم منها، وهو الجانب السياسي.

وفي هذا الإطار، قالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، المتحدثة الرسمية باسم الحكومة، جمانة غنيمات، في تصريحات خلال لقاء مع إعلاميين أردنيين، إنَّ "المعلومات حول صفقة القرن حتى الآن هي مجرد تسريبات غير مؤكدة، لكن الأردن لن يتراجع عن موقفه تجاه القضية الفلسطينية، وسيبقى صامداً لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية."

وفي ردٍّ غير مباشر على ما تسرّبه مصادر أميركية من معلومات بشأن الصفقة المنتظرة، أوضحت أنّ أهم شروط الأردن للموافقة على "صفقة القرن" تتمثل في قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين والابتعاد عن فكرة التوطين، وعدم التنازل عن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس أو الوطن البديل.

يشار إلى أنّ الأردن مقيد بالمساعدات الاقتصادية الأميركية، فقد كان وقع مع الولايات المتحدة مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات، تعهدت بموجبها واشنطن بتقديم 1.275 مليار دولار سنوياً من المساعدات الخارجية لعمان وذلك من عام 2018 إلى عام 2022 أي ما مجموعه 6.375 مليارات دولار.

وزاد الكونغرس الأميركي العام الماضي من المساعدات المتعهد بها إلى 1.525 مليار دولار؛ ويشمل هذا التمويل 1.08 مليار دولار كمساعدات اقتصادية، إضافة إلى دعم بقيمة 425 مليون دولار للجيش الأردني.

وكان موقع) أكسيوس (الأمريكي، قد افاد بأن العاهل الأردني عبد الله الثاني، غير راضٍ عن مستوى التشاور الأميركي معه بشأن خطة السلام المعروفة إعلامياً) صفقة القرن. (وأن العاهل الأردني متشائم بشأن احتمالات الخطة، مشيراً إلى أن الملك الأردني، أبلغ وفد لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، خلال لقاء جمعهما الشهر الماضي، أن الخطة لم تُعرض عليه، خاصةً الجزء الأشد خطورة وهو الجانب السياسي منها، والتي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للأردن.

وقال مصدر شارك في اللقاء، إن العاهل عبد الله الثاني، بدا وكأنه ينتقد الخطة ويرفض الجهود المبذولة، وأنه أعطى انطباعاً أنها صفقة اقتصادية أكثر منها خطة سلام. و"قال مصدر أردني إن

الملك عبدالله لم ير الخطة، ولا يمكنه التعليق عليها، ويعتقد أن أي خطة اقتصادية بدون خطة سياسية لن تكون كافية. "ورد مسؤول أمريكي في البيت الأبيض بالقول: "إن اللقاءات التي أجريت مع عدد من الزعماء العرب بينهم العاهل الأردني، كان هدفها تبادل الأفكار، والتماس أفكار أولئك الزعماء، مشيراً إلى أن الخطة سياسية-اقتصادية."

وتقول مصادر أمريكية للموقع إن الجانب السياسي من الخطة لم يطلع عليه سوى 5 أو 6 أشخاص في البيت الأبيض، مما يجعلها واحدة من أسرار قليلة تمكّن البيت الأبيض من الاحتفاظ بها، مشيرةً إلى أنه من المرجح أن يتم عرض الجانب الاقتصادي من الصفقة أولاً للعلن، قبل الخوض في الجانب السياسي والكشف عنه. وأشارت المصادر إلى أن الزعماء العرب، اشتكوا من عدم عرض الخطة السياسية عليهم، وقضية إقامة دولة فلسطينية من عدمها.

الرئيس عباس مستعد للقاء نتياهو دون شروط مسبقة في موسكو

أعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية استعداد الرئيس محمود عباس لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو دون شروط سابقة، في حال عقد اللقاء في العاصمة الروسية موسكو. وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في حديث لوكالة "نوفوستي" الروسية: "أكدنا للرئيس (الروسي) فلاديمير (بوتين) استعدادنا ورغبتنا في أي وقت، عندما يرى (بوتين)، أن هناك استعداداً من الجانب الإسرائيلي، سنكون أكثر من مستعدين للحضور والجلوس وإجراء محادثات مع نتياهو... نحن مستعدون للتحدث مع الإسرائيليين دون أي شروط... طالما أن الدعوة تأتي من الرئيس بوتين، وطالما أن الرئيس بوتين هو المضيف للاجتماع، فإن ذلك يهيئ أفضل الظروف لعقد الاجتماع ولأن يكون اللقاء ناجحاً."

في الوقت نفسه، أشار وزير الخارجية الفلسطيني إلى أنه لا توجد حالياً مقترحات محددة لعقد مثل هذا الاجتماع؛ وأكد أن الحكومة الفلسطينية "لا ترى أي آفاق لهذا الاجتماع في المستقبل القريب، بأي حال من الأحوال."

وقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في وقت سابق بأن روسيا لا تزال مستعدة لاستضافة قمة تجمع زعمي فلسطين وإسرائيل في موسكو؛ وأشار إلى أن روسيا تقوم بعمل متناسق مع الشركاء، على وجه الخصوص، في مجلس الأمن وفي إطار اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط لتهيئة الظروف لاستئناف الاتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي عام 2016، اقترحت روسيا عقد قمة فلسطينية إسرائيلية في موسكو، تهدف إلى المساعدة على استئناف مفاوضات السلام بعد سنوات عدة من انقطاعها.

اشتية: لا شركاء لترامب في صفقة القرن.. ستولد ميتة

أكد رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، محمد اشتية، مرة أخرى رفض الشعب الفلسطيني لـ"صفقة القرن"، وقال إنه لا يوجد شركاء فلسطينيون أو عرب أو أوروبيون للرئيس الأميركي، واتهم واشنطن بإعلان "حرب اقتصادية" على الفلسطينيين، وقال إن خطة السلام الأميركية المزعومة التي تعكف عليها الإدارة الأميركية سوف "تولد ميتة". وأضاف اشتية أن الفلسطينيين ما زالوا ملتزمين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967 ويشمل ذلك إنشاء عاصمة في القدس الشرقية ضممتها إسرائيل وتطالب بها كجزء من عاصمتها الأبدية.

يذكر في هذا السياق أن بنيامين نتنياهو، كان قد أثار، خلال الحملة الانتخابية، إمكانية ضم المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، في خطوة يمكن أن تقضي على أي أمل متبق في فلسطين مستقلة.

حصل نتنياهو على دعم من ترامب الذي منحه عددا من الهدايا الدبلوماسية منذ توليه منصبه. اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدسة وخفض المساعدات للفلسطينيين وأغلق المكتب الدبلوماسي الفلسطيني في واشنطن.

وخلافا لأسلافه الجمهوريين والديمقراطيين، رفض ترامب بشكل ملحوظ أيضا تأييد حل الدولتين. وتراجع فريق السلام بقيادة صهره، جاريد كوشنر، مرارا عن نشر خطة سلام يقول الفريق إنه يجهزها، وما زال من غير الواضح ما إذا كان سيتم نشرها أم لا.

وقال اشتية إنه بعد كل الخطوات الأميركية لصالح إسرائيل، ولا سيما الاعتراف بالقدس، لم يعد هناك شيء للتفاوض عليه. وأضاف أن أي اقتراح يتجاهل المطالب الفلسطينية الرئيسية سوف يرفضه المجتمع الدولي. وتساءل: "أين ستكون لدينا الدولة الفلسطينية؟ ... نحن لا نبحث عن كيان. نحن نبحث عن دولة ذات سيادة." وقال: "الفلسطينيون غير مهتمين بالسلام الاقتصادي. نحن مهتمون بإنهاء الاحتلال ... لا يمكن التمتع بالحياة تحت الاحتلال."

التهدة ومسيرات العودة

قالت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، إنها لا تستبعد إمكانية العودة إلى فعاليات "الإرباك الليلي" وتصعيد فعاليات مسيرة العودة، حيث اتهمت سلطات الاحتلال بعدم الإيفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها ضمن "تفاهات التهدة" عقب التصعيد الأخير على قطاع غزة. ودعت الهيئة الوطنية الوفد الأمني المصري لسرعة التحرك وإجبار دولة الاحتلال الإيفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في إطار "تفاهات غزة"، وحذرت الهيئة الوطنية، من العودة إلى "الأساليب الخشنة" لفعاليات مسيرات العودة.

وتتمثل الأساليب الخشنة التي تتحدث عنها الهيئة العليا لمسيرات العودة، في فعاليات الإرباك الليلي والمسير البحري، وغيرها من الوسائل الأخرى.

ومع انتهاء انتخابات الكنيست بفوز معسكر بنيامين نتنياهو، وتأهل الأخير لإعادة تأليف الحكومة؛ قاطنو المستوطنات المحيطة بغلاف غزة) سديروت تحديداً (صوّتوا لنتنياهو، ما يجعله يمضي في خيار التفاهات التي اتفق عليها مع حركة "حماس"، مقابل استمرار الهدوء على حدود القطاع، وفق ما تؤكد رسائل جديدة نقلها الوسطاء إلى حماس مؤخرًا؛ و"الرسائل التي نقلها الوسطاء المصريون والقطريون تفيد بتجديد نتنياهو التزاماته بالتفاهات، والموافقة على تنفيذ المشاريع الإنسانية التي أُجّلت إلى ما بعد الانتخابات، بما في ذلك مشاريع تحسين قطاع الكهرباء وبناء المناطق الصناعية على حدود قطاع غزة"؛ وأنه سيتم في الشهر المقبل توزيع قسائم شرائية

بقيمة 100 دولار مُقدّمة من قطر على أكثر من 100 ألف فقير في قطاع غزة، بالإضافة إلى الإعلان عن 10 آلاف وظيفة مؤقتة عبر جهات أممية.

وأشارت مصادر " حماس " إلى أن الوسطاء يبذلون جهودهم لتجديد صرف المنحة القطرية للموظفين بعد توقفها لعدة أشهر) كانت " حماس " قد رفضت تسلّمها بعدما اتخذت منها إسرائيل وسيلة للابتزاز (، إثر موافقة " حماس " على صرفها شريطة عدم ربطها بالوضع الميداني. ونُقلت عن حكومة نتنياهو إشارات إيجابية حول السماح بإدخال الأموال القطرية إلى القطاع من جديد خلال الأسابيع المقبلة، من دون تحديد قيمة المنحة أو طريقة إدخالها.

وفيما يتعلق بوضع الكهرباء، أشارت مصادر « حماس » إلى أن " التحسينات تجري على خطين متوازيين: الأول يتمثل في البدء بتجهيز خط كهرباء 161 الذي سيمدّ قطاع غزة بأكثر من 100 ميغاوات جديدة آتية من دولة الاحتلال، بما يقلّص العجز بشكل كبير، أما الثاني فيتمثل في بناء خزانات وقود كبيرة لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع بسعة 2000 لتر كوب، وهو ما يوفر وقوداً متواصلًا للمحطة لتوليد 140 ميغاوات"، مضيفاً أن مشروع بناء الخزائين بدأ منذ أسبوع، ويتوقع أن ينتهي خلال شهرين.

وفي حال تم تشغيل خط كهرباء 161 ، وتشغيل المحطة بكامل طاقتها، فسُتُحلّ مشكلة الكهرباء في غزة بنسبة تزيد على 60% ، وهو ما سيحدث فارقاً كبيراً لم يعيشه سكان القطاع منذ عام 2006 وبحسب ما نقلته جهات أممية لـ "حماس"، وافقت إسرائيل على بدء الأمم المتحدة تأهيل منطقة كارني الصناعية شرقي مدينة غزة، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية بالقرب من معبر بيت حانون (إيرز شمالي القطاع، تمهيداً لعودة المصانع إليهما بما يوفر عشرات الآلاف من الوظائف للعمال الفلسطينيين خلال السنوات المقبلة.

وفي مقابل حرص الوسطاء على ضمان حالة الهدوء في غزة لقاء التسهيلات الاقتصادية للقطاع، حرصت " حماس " على إيفاهمهم خلال الاتصالات التي أعقبت الانتخابات الإسرائيلية، أن "الهيئة العليا لمسيرات كسر الحصار "ستفعل أدواتها الميدانية الخشنة على طول الحدود، في حال عادت إسرائيل إلى المماطلة وربط التحسينات بملفات أخرى.

وقالت القناة الـ 13 العبرية، إن حركة حماس بغزة، حصلت على تأكيدات وتطمينات مصرية وقطرية، حول التزام ننتياهو، بالتفاهات الأخيرة التي تم التوصل إليها مع الحركة، بواسطة المخابرات المصرية؛ وأن إسرائيل أرسلت لحماس، عبر مصر وقطر، مؤشرات إيجابية حول التزام ننتياهو بتطبيق التفاهات الأخيرة، التي تم تأجيلها لما بعد الانتخابات.

وبحسب القناة 13، فإن إسرائيل سوف تلتزم بتنفيذ مشاريع اعمار البنية التحتية بقطاع غزة، واصلاح شبكة الكهرباء، وتجديد دخول الأموال القطرية الى قطاع غزة. وأشارت إلى أن مصادر بحركة حماس بغزة، أكدت على استلام الحركة لرسائل التطمينات الإسرائيلية، حول مصير التفاهات الأخيرة التي تم التوصل إليها قبل الانتخابات.

وكانت الفصائل في قطاع غزة، قد توصلت قبل أسابيع برعاية مصرية وأممية إلى تفاهات مع إسرائيل بإدخال تسهيلات لغزة ووقف استهداف المتظاهرين والأسرى في سجون الاحتلال مقابل وقف الإرباك الليلي والمسير البحري.

وينظم الفلسطينيون منذ الـ 30 من آذار 2018، مسيرات سلمية، قرب السياج الأمني للمطالبة بفك الحصار عن القطاع وبعودة اللاجئين؛ ويقمع جيش الاحتلال تلك المسيرات السلمية بعنف، حيث يطلق النار وقنابل الغاز السام والمدمع على المتظاهرين بكثافة، ما أدى لاستشهاد 284 مواطناً، بينهم 11 شهيداً احتجز جثامينهم ولم يسجلوا في كشوفات وزارة الصحة الفلسطينية، في حين أصيب 31 ألفاً آخرين، بينهم 500 في حالة الخطر الشديد.

أربعة عقبات قد تفجر الأوضاع بغزة

كشف موقع "والا"، أن التفاهات التي تم إنجازها بين حركة حماس و"إسرائيل" سيتم البدء بتنفيذها تدريجياً بعد تشكيل حكومة بنيامين ننتياهو. وأن إسرائيل قامت- بموجب الاتفاق -زيادة مساحة الصيد الى 15 ميل وفتح المعابر بشكل كامل وأيضاً السماح بدخول الأموال القطرية لدفع رواتب الموظفين، وأيضاً السماح بدخول المساعدات الإنسانية للعائلات الفقيرة. وأضاف أن حماس بذلت كل ما بوسعها لإثبات عدم رغبتها بخوض حرب مع إسرائيل.

وأكد الموقع أن هناك أربع عقبات من الممكن أن تفجر الوضع في قطاع غزة في أي لحظة:

- **الاحتجاجات على الجدار:** والتي قد يحاول بعض المحتجين اجتياز الجدار وبذلك سيكون رد الجنود بالرصاص الحي، الأمر الذي سيوقع ضحايا.
- **حركة الجهاد الإسلامي:** الجهاد غير راضية عن الاتفاق الذي أنجزته حركة حماس، وتحديداً بعد صعود زياد النخالة لقيادة الحركة وارتباط هذا الشخص بإيران.
- **السلطة الفلسطينية:** الاتفاق الذي انجز مع حماس خارج عن رغبة وإرادة السلطة لذلك إذا استمرت السلطة في الضغط المالي على القطاع فإن هذا سيجلب مواجهة مع القطاع.
- **حركة حماس نفسها:** إذا شعرت أن هذه التفاهات لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني فستقوم بتخفيف قبضتها عن المتظاهرين وإطلاق الصواريخ؛ وبالتالي سنصل إلى المواجهة مع القطاع.

وأكد الموقع، أن حماس تتعامل مع هذا الاتفاق كاستراتيجية، حيث ستحقق منه تحسين الأوضاع المتدهورة في القطاع وتثبيت مكانتها في القطاع. وقال المحلل العسكري الإسرائيلي يوسي مليمان إن بنيامين نتنياهو سيسعى للحفاظ على الوضع الراهن ولن يحدث تغييراً كبيراً في السياسة الأمنية لإسرائيل. وأن نتنياهو سيعمل على منع اندلاع حرب أو تصعيد على الحدود الثلاثة مع غزة وسوريا ولبنان ومنع أي مواجهات في الضفة الغربية. و"في غزة، سيستمر نتنياهو في دفع أموال الهدوء القطرية إلى حركة حماس من أجل شراء الهدوء النسبي". وأشار مليمان إلى أنه "إذا لم يطبق نتنياهو وعده الانتخابي بفرض السيادة على الضفة، سيبدأ جهداً للحفاظ على الأوضاع في غزة والضفة وتقسيم الشعب الفلسطيني إلى كيانات سياسيين منفصلين بالضفة وغزة".

وأضاف أن نتنياهو سيواصل التهرب من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية على أمل استمرار التعاون الأمني بين الشاباك والجيش الإسرائيلي مع السلطة.

كوخافي يستغل التفاهات بين "إسرائيل" وحماس

قالت قناة "كان" العبرية إن رئيس أركان جيش الاحتلال أفيغ كوخافي يستغل التقدم الحاصل في التفاهات بين حماس و"إسرائيل" من أجل استكمال جهوزية الجيش. وأن كوخافي يجهز الجيش

لأبي طارئ وسد الفجوات في القوات في إطار خطة "المواسم الأربعة" التي يعمل عليها؛ وأشارت إلى أن خطة كوخافي تعتبر قطاع غزة المنطقة الأكثر عرضة للانفجار.

جهود المصالحة مجدداً

سَلِّمت حركة فتح المخابرات المصرية مبادرة لتنشيط ملف المصالحة الداخلية المتوقف منذ سنوات عدة، لمناقشتها وعرضها على حركة حماس، لكن المبادرة ليست جديدة وإنما تدور في نفس الزوايا السابقة التي تطالب بتنفيذ كامل اتفاق 2017 دون الإشارة إلى تنفيذ اتفاق 2011 التي توافقت عليه الفصائل.

ومن أهم البنود التي تريد فتح تنفيذها في اتفاق 2017 هو تمكين حكومة رام الله من بسط سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، بينما تريد حماس تنفيذ كامل الاتفاقية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني بشكل متزامن.

وكان وفد من "اللجنة المركزية لحركة فتح"، برئاسة عزام الأحمد وعضوية روجي فتوح، وصل إلى القاهرة أمس، لنقل رسالة عبر الوسيط المصري إلى "حماس". "وفي هذا السياق، قال القيادي في "فتح"، عبد الله عبد الله: "إن وفد حركته قدّم مبادرة إلى المصريين، طالباً منهم تسليمها لـ«حماس» خلال 24 ساعة"، موضحاً أن المبادرة تتضمن استكمال تنفيذ اتفاق 2017 وصولاً إلى انتخابات تشريعية" ينتج منها تشكيل حكومة وحدة تعطي كل فصيل حجمه الذي حصل عليه في صندوق الاقتراع. "وأضاف": "نأمل أن تكون المبادرة الخطوة الأخيرة، فالوقت لا يسمح بأي تلكؤ... الجانب المصري يستشعر الخطر على القضية، ونحن أخذنا المبادرة على عاتقنا" وفقاً لقوله.

وقال صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إن وفد فتح سيطلب من المسؤولين المصريين إلزام حركة حماس بتنفيذ اتفاق القاهرة 2017 والموافقة على الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية.

وعقدت الفصائل الفلسطينية والشخصيات، لقاءً تشاورياً، وذلك بدعوة من دائرة العلاقات الوطنية في حركة الجهاد الإسلامي، وذلك لمناقشة المستجدات السياسية وسبل والتصدي لـ) صفقة

القرن)؛ وقد أجمع الحاضرون على ضرورة تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية كأساس لمواجهة التحديات وفي مقدمتها) صفقة ترامب(، مؤكداً على أهمية الدور المصري، معربين في الوقت ذاته عن ترحيبهم بالجهود التي تقودها جمهورية مصر العربية لاستعادة الوحدة والشراكة، وجددوا دعوة الجانب المصري بضرورة تكثيف جهودهم والإسراع في دعوة الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، للقاء وطني عاجل في القاهرة، بهدف تطبيق اتفاقيات المصالحة التي تمت برعاية مصرية كريمة، خاصة اتفاق القاهرة 2011.

وأكدت حركة الجهاد أنه تم الاتفاق على اعتبار أن المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية أولوية، مشددين على ضرورة تعزيز الصمود والثبات والتمسك بالحقوق والثوابت. وأنه تم التوافق على صياغة ميثاق شرف، يتضمن المبادئ الوطنية التي يلتزم بها الجميع والتصدي ل(صفقة القرن) ولأي مؤامرات أخرى، ووقف المفاوضات مع الاحتلال، وعدم المساس بالحقوق والثوابت، ومنع أي اقتتال داخلي، ووقف التفرد بالحالة الوطنية، وينص ميثاق الشرف كذلك على حماية الحريات ووقف كل أشكال التعدي على الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين واحترام التعددية. وشدد الحاضرون على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، والدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مترامنة، والتوافق على موعد لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، من أجل انتخاب قيادة جديدة قادرة على مواجهة التحديات، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل.

وأكد البيان، على ضرورة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، حسب اتفاق القاهرة 2005، وباقي الاتفاقات، بما يضمن مشاركة الكل الوطني في المنظمة، والدعوة لإلغاء كل الإجراءات التي تمس بصمود المواطنين، ووقف أي شكل من أشكال التمييز على أساس الانتماء السياسي، واعتبار ذلك موقفاً وطنياً كمقدمة لتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة.

وشدد البيان على ضرورة تنفيذ كافة قرارات المجلسين المركزي والوطني، فيما يخص وقف التنسيق الأمني وإنهاء كل أشكال الشراكة والعلاقة مع الاحتلال، وصولاً لسحب الاعتراف بـ"إسرائيل" وصياغة استراتيجية وطنية للتحلل من اتفاق أوسلو، وإلغاء العمل به وبكل ملحقاته الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبناء برنامج عمل وطني يعتمد تعزيز الصمود الوطني وتصعيد

المقاومة والمواجهة بكل أشكالها والتصدي للاستيطان والتهويد، ولكل مشاريع الضم والتوسع التي تستهدف أرضنا ومقدساتنا .

وأكد على ضرورة تصعيد الانتفاضة الشعبية الشاملة ضد الاستيطان والحواجر المذلة بالضفة المحتلة، وتصعيد المقاومة بكل أشكالها لمواجهة مخططات ضم الضفة الغربية، وحماية القدس من مخاطر التهويد، ودعم صمود المقدسيين، والتصدي للاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك، استمرار مسيرات العودة وتطوير أدواتها، ومواصلة الضغط من أجل إلزام الاحتلال بإنهاء الحصار ووقف العدوان .

وعلى المستوى العربي والإسلامي، فقد شدد البيان على ضرورة الدعوة لتشكيل جبهة عربية؛ لرفض ومواجهة) صفقة القرن(، وإعلان عربي واضح برفض السيادة الإسرائيلية على القدس والجولان المحتلين، بالإضافة إلى رفض أي مقترحات تمس بوحدة الأراضي العربية، والحفاظ على وحدة وسلامة الدول العربية لمواجهة التداخيات الخطيرة لـ) صفقة القرن (التي تستهدف تمزيق وتقسيم المنطقة، وإعادة رسم خرائطها وفق الرؤية الاستعمارية الأمريكية .

وقال البيان " :لابد من رفض اختصار قيام الدولة الفلسطينية في قطاع غزة فقط، أو بدون غزة، مهما كلف ذلك من ثمن، ورفض أي أفكار من قبيل فكرة الوطن البديل أو الأرض البديلة، أو أن تكون الدولة الفلسطينية على حساب أي أجزاء من أراضي السيادة العربية الأخرى، بالإضافة إلى رفض التطبيع وتجريمه ومحاسبة المطبعين، واعتبار الاعتراف بـ"إسرائيل" تهديداً لهوية ووجود العالم العربي والإسلامي، فالتطبيع أداة لتمرير) صفقة القرن (ونهب الثروات وتعميق الانقسام المذهبي والطائفي بالأمة، وخلق عداوات داخلية بين دول وشعوب الأمة"، مشدداً على ضرورة التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، كونها القضية الجامعة للأمة.

عقب **حركة حماس** على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول تشكيلها لجنة إدارية للعمل الحكومي، في قطاع غزة؛ وقالت: إنه لم يتم تشكيل أي حكومة أو لجنة إدارية؛ وأضافت: " هناك بعض التعديلات الإدارية المحدودة في المستوى الفني لبعض الملفات بهدف تحسين خدمة

المواطن"؛ يشار إلى أن بعض وسائل الإعلام تحدثت بأن حماس شكلت لجنة إدارية للعمل الحكومي بغزة، رداً على تشكيل حكومة جديدة من قبل حركة فتح، برئاسة محمد اشتية.

انتخابات الكنيست وتشكيل الحكومة

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن النتائج النهائية و تضمنت حصول " ليكود " إلى 35 مقعداً ليتساوى مع " كاحول لافان " برئاسة بيني غانتس . وحزبي " شاس " و " يهدوت هتوراه " لكل منهم 8 مقاعد؛ مقابل 6 مقاعد لـ " العمل " و " تحالف الجبهة والتغيير . " وحصل " يسرائيل بيتينو " و " اتحاد أحزاب اليمين " على 5 مقاعد، بينما حصل على 4 مقاعد كل من " ميرتس " و " كولانو " و " تحالف الموحدة والتجمع . "

تجدر الإشارة إلى أن " اليمين الجديد "، برئاسة نفتالي بينيت وأبيليت شاكيد، ظل خارج الكنيست، حيث لم يتجاوز نسبة الحسم، وظل ينقصه 1459 صوتاً . وبالنتيجة فإن كتلة اليمين بقيادة نتنياهو حصلت على 65 مقعداً .

وشارك في التصويت 4,340,253 مصوت؛ من بين 6,339,729 من أصحاب حق الاقتراح، وتم إلغاء 30,983 صوتاً، وبلغت نسبة التصويت 68.46% ، أي بتراجع بنحو 4% عن الانتخابات في العام 2015 ، وكان من بينها 366,016 صوتاً لقوائم لم تتجاوز نسبة الحسم .

ومع تقديم توصية " اتحاد أحزاب اليمين " و "يسرائيل بيتينو" ، و "كولانو" ، حصل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على غالبية 65 توصية من أعضاء الكنيست تكفي لتكليفه بتشكيل الحكومة القادمة.

في حين قدم حزب " كاحول لافان " توصيات بتكليف بيني غانتس؛ وكذلك العمل وحركة ميرتس؛ أما تحالف الجبهة والتغيير ؛ و تحالف الموحدة والتجمع فلم يقدم توصية بتكليف أحد .
واقترح رئيس كيان العدو رؤوفين ريفلين، على الأحزاب تشكيل حكومة وحدة وطنية، قائلاً إن "الشعب يريد أن يرى حكومة وحدة وطنية، حتى وإن كانت هناك اختلافات في وجهات النظر ."
وطالب ريفلين من كتل الليكود العمل على التجسير من الأحزاب والشعب الإسرائيلي، قائلاً: "لدينا

هدف واحد الرفاهية والازدهار والأمن والقدرة الاجتماعية لدولة إسرائيل على الاستمرار في الوجود، حتى في خلافات الرأي كما كانت موجودة طوال تاريخ الصهيونية خلال 100 عام الماضية." ولأول مرة تم بث المشاورات التي يجريها رئيس الكيان مع الأحزاب على الهواء مباشرة. وردت المحكمة العليا التماس مقدم من التماس للعليا ضد تكليف نتياهو بتشكيل الحكومة المقبلة؛ قدمته الحركة من أجل النزاهة والمحامي شاحار بن مئير إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، ضد قرار رئيس كيان العدو " رؤوفين ريفلين"، تكليف رئيس حزب الليكود، بنيامين نتياهو، بتشكيل الحكومة المقبل .

مطالب أحزاب الائتلاف المرتقب في إسرائيل

ذكر موقع " ويللا " الإخباري العبري بأن " اللعبة " الهامة في المفاوضات الائتلافية ستكون مع أفغدور ليبرمان رئيس حزب " إسرائيل بيتنا " الذي يطالب باستبدال متطرف للسياسة الأمنية حيال حماس وعدم التوصل إلى تسوية معها بل بهزيمتها، كما يصر على تمرير قانون التجنيد بدون إدخال تعديلات عليه الأمر الذي يشكل مشكلة غير بسيطة مع المترمتين دينياً ويطالب ليبرمان بتسليم حقيبة الدفاع أو الخارجية كما من المتوقع أيضاً مطالبته بحقيبة الداخلية.

ويطالب موشيه كحلون رئيس حزب " كلنا " بالعودة لوزارة المالية وبحقيبة وزارية أخرى رغم عدد مقاعده الذي لا يتجاوز أربعة مقاعد. ويشار إلى خوضه مفاوضات للانضمام لـ "الليكود" لكن من غير المتوقع استكمال المفاوضات قبل تشكيل الحكومة.

ويطالب " يهدوت هتوراة " . ٨ مقاعد . بنفس المناصب التي يتسلمها حالياً : أربعة نواب وزراء ورئاسة لجنة المالية في الكنيست.

ومن المتوقع مطالبة " شاس " . ٨ مقاعد . بثلاثة حقائب وزارية : الداخلية، الأديان والضواحي والنقب والجليل ومنصبي نائب وزير ورئاسة عدة لجان في الكنيست . ويطالب اتحاد أحزاب اليمين بحقيبتين وزاريتين هامتين : وزارة القضاء ووزارة المعارف ومنصب نائب وزير ورئاسة لجنة في الكنيست كما يطالب بالحصول على ميزانيات وبالمصادقة على القانون النرويجي الذي يسمح

باستقالة وزرائه من الكنيست وحلول آخرين من قائمة مرشحيه محلهم ومن المتوقع خوضه معركة ضروس مع "الليكود" حول حقيبة القضاء.

6 شروط لأحزاب اليمين المتطرف للمشاركة في حكومة نتياهو

وقالت صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية، إن اتحاد أحزاب اليمين "المتطرف" وضع عدة شروط للمشاركة في الحكومة القادمة بزعامة بنيامين نتياهو. وذكرت أن أحزاب اليمين اشترطت عدم الاعتراف بدولة فلسطينية وعدم إخلاء المستوطنات، بالإضافة لتعديل قانون الحصانة والعودة إلى صيغته قبل العام 2005، بحيث لا يكون بالإمكان محاكمة عضو كنيست. وطالبت بالحصول على حقيبتين وزاريتين، هما القضاء والتربية والتعليم، إلى جانب المطالبة بسن قانون الالتفاف على المحكمة العليا. واشترطت أيضًا منع العليا الإسرائيلية من إلغاء قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية سنها برلمان الاحتلال، وذلك في غضون 60 يومًا بعد بدء دورة الكنيست الجديدة.

ورجحت الصحيفة "ترحيب" حزب الليكود بهذا الشرط، لأنه يعني تمتع زعيمه ورئيس الحكومة، بنيامين نتياهو، بحصانة مطلقة؛ والتقى وفد المفاوضات عن الليكود، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني بزعامة وزير الحرب السابق أفغدور لبيرمان، الذي طرح عدة قضايا، لم يتم الاتفاق حولها، خاصة تلك التي تعارضها الأحزاب الدينية الحريدية.

نتياهو يتجه لرفع عدد الوزراء إلى 26

ذكرت صحيفة "كالكايس" كالكاليس، بأن نتياهو يتجه إلى تعديل "قانون أساس الحكومة"، ورفع عدد الوزراء من 18 وزيرًا إلى 26 وزيرًا، أي وزير مقابل كل 2.5 أعضاء كنيست في الائتلاف، كما يتجه نتياهو إلى إلغاء التقييد على حصر عدد نواب الوزراء بـ 4 نواب فقط. ومن غير المتوقع أن يواجه التعديل صعوبات برلمانية، إذ افترضت "كالكايس" أن يصوت لصالحه كل أعضاء الائتلاف المقبل، البالغ عددهم 65 عضوًا.

ورغم ذلك، فإن رفع عدد الوزراء لن يساهم في حل أزمة الوزارات الأساسية، خصوصًا وزارات الأمن والتعليم والقضاء والخارجية، خصوصًا مع إصرار "اتحاد أحزاب اليمين" "المتطرف" على "أحقيته" في حقيبتَي القضاء والتعليم، نظرًا لأن حزب "البيت اليهودي" الذي منح الوزارتين في

السابق هو جزء من الاتحاد اليوم، وأعلن المرشح الثاني في القائمة، بتسلئيل سموتريتش، أن سيتقدم باقتراح قانون يعيد الحصانة إلى أعضاء الكنيست ضدّ التحقيقات الجنائيّة، بحيث يحول دون تقديم لائحة اتّهام محتملة ضدّ نتتياهو، غير أن الأخيرة يتجّه إلى تكليف الوزير الليكودي المقرب منه، ياريف لافين.

ويخشى عدد من وزراء الليكود أن يمنح نتتياهو الوزارات الكبيرة لشركائه الحكوميين، وتتركز مطالبهم حالياً على النحو الآتي: إسرائيل كاتس للخارجية، ميري ريغيف أو يوآف غالانت للأمن الداخلي، غيلا غمليئيل للتعليم، غلعاد إردان للمواصلات، بالإضافة إلى تعيين 6 وزراء جدد، أبرزهم نير بركات وغدعون ساعر وأمير أوحانا.

ورجّحت " كالكاليست " أن تمنح وزارة الجيش لرئيس حزب " إسرائيل بيتينو " أفغدور ليبرمان، بينما ستبقى وزارة الداخلية في عهدة حزب " شاس ".

الليكود يحاول حل أزمة " قانون التجنيد "

في إطار الاتصالات الائتلافية الجارية لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ35، يعمل حزب الـ"ليكود" مؤخراً على حل ممكن للخلافات حول " قانون التجنيد"، الذي كان له دور في إسقاط الحكومة السابقة، وفي الخلافات بين حزب " إسرائيل بيتينو " والأحزاب الحريدية. ويقترح " ليكود " أن يكون بإمكان الحريديين إدخال تعديلات على القانون، في حين يستطيع رئيس حزب " إسرائيل بيتينو"، أفغدور ليبرمان، معارضة ذلك.

ونقلت صحيفة " هآرتس " عن مصادر في الليكود تعمل في المفاوضات قولها إنها تعتقد أن ليبرمان الذي صرح أنه لن يتردد في التوجه إلى انتخابات جديدة إذا اضطر للتنازل عن قانون التجنيد قد " تسلق شجرة عالية"، ولذلك لا يمكن التوصل إلى تسوية معه. وفي المقابل فإن الحريديين يقولون إنهم لا يستطيعون التنازل في هذه القضية، سواء بسبب أبعاد الرضوخ لليبرمان، أو لداعي " إتاحة المجال لمن يدرس التوراة أن يفعل ذلك بدون إزعاج"، بحسبهم.

وبحسب الصحيفة، فإنه في حال عرض قانون التجنيد للتصويت عليه في الكنيست فسوف يحظى بغالبية، خاصة وأن كتلتي تحالف الجبهة والتغيير وتحالف الموحدة والتجمع لا يتدخلان في

هذا الشأن باعتباره مسألة يهودية داخلية، كما أن الليكود يعتقد أنه مع الحصول على 35 مقعدا في الكنيست فإن انضباط الكتلة سيكون أقوى في بداية طريقها، ولذلك فإن إعطاء ليبرمان حرية التصويت لن يؤدي إلى تمرد داخل الحزب.

ويتركز الخلاف الحالي حول اقتراح قانون الخدمة الأمنية الذي صودق عليه بالقراءة الأولى في الكنيست في تموز الماضي. وكان جهاز الأمن قد وضع الاقتراح بدعم ليبرمان، ودعم رئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد.

وينص القانون الجديد على تجنيد أولي لنحو 3,348 مجندا للجيش الإسرائيلي، و 648 للخدمة الوطنية سنويا. وبعد ذلك سيتم رفع نسبة التجنيد بنحو 8% حتى العام 2020، ولاحقا سيتم رفعها بنسبة 6.5% سنويا، بحيث يصل عدد المجندين الحريديين النهائي إلى 6,844 مجندا حتى العام 2027.

اتفاق بين الحركة الأسيرة وسلطات الاحتلال

نقل مكتب إعلام الأسرى، عن قيادة الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال أنه تم التوصل لاتفاق مع إدارة السجون؛ وبحسب مكتب إعلام الأسرى فقد تم التوصل لاتفاق بين قيادة الحركة الأسيرة وإدارة سجون الاحتلال بما يلبي المطالب التي خاض من أجلها الأسرى للإضراب عن الطعام. وكانت قد دخلت معركة "الكرامة" التي تخوضها الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، حيث انضم المزيد من الأسرى للإضراب المفتوح عن الطعام؛ يومها الثامن مع الاعلان عن الاتفاق وأفيد أن جلسات الحوار بين ممثلي الأسرى وإدارة السجون، والتي استمرت لعدة أيام، في سجن "ريمون"، أفضت إلى اتفاق يقضي بتركيب أجهزة تلفونات عمومية في السجون، يستخدمها الأسرى 3 أيام أسبوعيا، وإعادة كافة الأسرى الذين جرى نقلهم من سجن النقب خلال الاقتحام الأخير قبل أكثر من 20 يوما، وتخفيض مبلغ الغرامة التي فرضت عليهم من 58 ألف شيكل إلى 30 ألف شيكل، على أن يتم الحديث عن إزالة أجهزة التشويش في وقت لاحق بعد تركيب التلفونات العمومية. وأعلن الأسرى عن وقف كافة خطواتهم التصعيدية.

وعلى صلة، نقلت القناة "13" الإسرائيلية عن مصادر سياسية تعقيبتها على الاتفاق بالقول إن الاتفاق يشمل تركيب هواتف عمومية مراقبة من قبل "الشاباك"، ويتم تركيبها بعد تسليم الهواتف الخليوية، وإنه في حال حصول خرق فسوف يتم قطع الاتصالات عن القسم، وتمنع الزيارات العائلية من قطاع غزة.

عرض أوروبي لصفقة تبادل أسرى

من جهة أخرى كشف موسى دودين مسؤول ملف الأسرى في المكتب السياسي لحركة حماس عن عرض أوروبي لم يفصح عن الجهة التي تقف خلفه، لتحريك ملف صفقة تبادل للأسرى مع الاحتلال؛ وأوضح أن العرض يتضمن تقديم معلومات عن الجنود، مقابل أن يفصح الاحتلال عن جثث بعض الشهداء الذين سقطوا وخاصةً خلال عدوان 2014.

ولفت إلى أن حركة حماس رفضت العرض، وأكدت بأن من يريد معلومات فعلية عليه أن يفرج عن أسرى؛ وقال "قلنا للوسطاء أن شهدائنا مدفونون في الوطن وهم أقرب للقدس"، مشيراً إلى أن حركته معنية بعمل إنساني أكبر من خلال الإفراج عن عدد أكبر ممكن من الأسرى في سجون الاحتلال.

واتهم الاحتلال بالتلاعب في قضية صفقة الأسرى، مشدداً على أن حركته لا زالت تقف عند عهدها وأنها ستعمل على الإفراج على أكبر عدد من أصحاب المؤبدات.

وقال في رسالة للأسرى "فجر الحرية قادم ونحن نتحمل مسؤوليتنا كاملة تجاهكم. ثقوا بإخوانكم في المقاومة ونحن على العهد ولن ندخر وسيلة وجهداً إلا إذا رأيناكم أحراراً اعزاء"، مشدداً على أن الأسرى سيخرجون رغم أنف الاحتلال.

احتمال الانفجار بسبب القدس قد يؤدي لاشتعال المنطقة

رأى يوسي ميلمان، مُحلّل الشؤون الأمنية في صحيفة) معاريف (العبرية، نقلاً عن مصادره الرفيعة في تل أبيب، رأى أنّ الوضع في القدس لا زال متوتراً رغم مرور عدّة أشهرٍ على اندلاع الأزمة الأخيرة الخاصّة ب)باب الرحمة (في الحرم القدسي، والتي أسفرت عن تواصلٍ إسرائيليٍّ أردنيٍّ

من خلال جهاز الأمن العام) الشاباك(، فيما يتواصل ضباط الشرطة الإسرائيلية مع رجال الأوقاف الإسلامية، وهكذا تراجع التوتر إلى أجلٍ غيرٍ معروفٍ، وتابع إنَّ المشاكل الأساسية في الحرم القدسي لا زالت ماثلةً، واحتمال الانفجار الذي قد يؤدي لاشتعال المنطقة بغطاءٍ دينيٍّ هذه المرة ما زال قائماً، وأكثر من أيِّ وقتٍ مضى، .

وأكد ميلمان على أنّ هذا الانفجار المتوقع له سببان: الأول، الحالة العدوانية التي تتميز بها شرطة الاحتلال، والثاني، التقارب الحاصل بين كبار ضباط الشرطة وقيادات الحركات الدينية اليهودية الساعية لإقامة هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى، كما قال. وأوضح أنّه فيما جرت مباحثات أردنية إسرائيلية لتهدئة الموقف وتجاوز الأزمة، فقد وضع ضباط الشرطة صعوبات أمام إنجاح المباحثات، ممّا يُذكر بما أقدمت عليه في تشرين الأول من العام 2017 حين وضعت البوابات الالكترونية في الحرم القدسي بعد مقتل اثنين من حرس الحدود، الأمر الذي هدّد باندلاع مواجهة ضارية في المناطق الفلسطينية، ولذلك تمّ إزالتها، أي البوابات الالكترونية، بعد مباحثاتٍ أجراها نذاف أرغمان رئيس جهاز) الشاباك (مع نظرائه الأردنيين في العاصمة عمّان.

وخلص المُحلّل الإسرائيلي إلى القول إنَّ ذلك يتطلّب المزيد من التنسيق بين شرطة الاحتلال ورجال الوقف الأردني لوضع حدٍّ للاحتكاك بين الفلسطينيين وأفراد الأمن الإسرائيليين، ممّا سيُحافظ على الاستقرار في الحرم القدسي أمام الضغوط المتزايدة من مختلف الأطراف المُتطلعة لزعزعة الوضع القائم في الحرم القدسي، على حدّ تعبيره.

في السياق عينه، ذكر بنحاس عنباري، المُستشرق الإسرائيلي في موقع المعهد الأورشليمي للشؤون العامة، ذكر أنّه عشية طرح خطة السلام الأمريكية التي باتت تُعرَف باسم) صفقة القرن (يزداد السؤال أهمية: مَنْ يسيطر على القدس؟ الأمر الذي يضع المزيد من الضغوط على الأردن، لأنَّ هذا الموضوع يُشكّل عنصراً ضاعطاً على المملكة الهاشمية، ويُعتبر المساس فيه تهديداً جدياً على موقعها المتقدم في وصايتها التاريخية على الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس.

وأضاف المُستشرق الإسرائيلي في تحليله قائلاً إنَّ هناك مخاوف أردنية من دخول السعودية على خطّ الوصاية كمنازعٍ للمملكة الهاشمية، بعد أن أطاحت بالهاشميين من إشرافهم على مدينتي

مكة والمدينة، واليوم يُواصل السعوديون جهودهم لإبعاد الأردنيين من الإشراف على المسجد الأقصى، على حدّ قول المُستشرق الإسرائيليّ.

علاوةً على ذلك، أشار المُستشرق إلى أنّ الأردن يعتبر ذلك خطأً أحمر، وقد تضطر لإعادة النظر في كلّ تحالفاتها الإقليميّة بسبب هذا الموضوع، ومن ذلك الاقتراب من السلطة الفلسطينية للإظهار أنّ عمان ورام الله حليفان في موضوع القدس، ولن تسمحا للرياض بالاقتراب منه، كما أكّد في تحليله. ولفت أيضًا إلى أنّه في الوقت نفسه، فإنّ هذين الحليفين، أيّ الأردن والسلطة الفلسطينية، ليستا متفقتين بعد عمّن له حقّ الأولوية في الإشراف على القدس قبل الآخر، وآخر الخلافات بينهما حول القدس تمثلت بتعيين مفتي المدينة المقدسة، ففي حين تريد السلطة تعيين الشيخ محمد حسين أقرب المقربين لرئيس السلطة، محمود عبّاس، فإنّ المملكة الهاشمية بعكس ذلك تُفضّل تعيين الشيخ عكرمة صبري ليقف على رأس مجلس الوقف الإسلاميّ.

وأردف المُستشرق الإسرائيليّ قائلاً إنّّه بعد أن كان صبري ممنوعًا من زيارة المملكة الأردنيّة الهاشميّة، فقد طلبت منه زيارتها لإجراء مباحثاتٍ، وهناك عرضوا عليه الموقع الجديد، وحين علمت السلطة في رام الله بالأمر، قام رجال فتح بتهديده، وحينها أبلغ الأردنيين بأنّه لن يستطيع قبول عرضهم، وهكذا بعد "شهر عسلٍ" قصيرٍ بين رام الله وعمّان عادت الخلافات مجدداً بينهما حول القدس .

وخلص عنباري إلى القول إنّ العاهل الأردنيّ، الملك عبد الله، اجتمع إلى الملك المغربيّ، محمد السادس، وطلب منه أن يُعلن عن تأييد المغرب لأن تبقى السلطات الأردنيّة هي المسؤولة عن إدارة الأوقاف الإسلاميّة في القدس، وذلك في محاولةٍ لواد المساعي السعوديّة لتقاسم الكعكة على الأوقاف في مدينة القدس، وفقًا لأقواله.

انتخابات جامعة بيرزيت

جرت انتخابات الطلبة في جامعة بيرزيت؛ وبلغ عدد الطلبة الذين يحق لهم الاقتراع 11800 طالب في برنامج البكالوريوس، من أصل 14000 طالب؛ وبلغت نسبة التصويت %78 من أصل 11830 طالبا وطالبة يحق لهم الاقتراع .

وفازت كتلة الوفاء الإسلامية الجناح الطلابي لحركة حماس، وكتلة الشبيبة الذراع الطلابية لحركة فتح بـ 23 مقعدا لكل منهما في انتخابات مجلس اتحاد جامعة بيرزيت، وأعلن عميد شؤون الطلبة في الجامعة محمد الأحمد، أن كتلة الوفاء الإسلامية حصدت 3997 صوتا، وهو ما يعادل 23 مقعدا) من أصل (51 ، وحصلت كتلة الشبيبة على 4065 صوتا، وهو ما يعادل أيضا 23 مقعدا.

وأضاف الأحمد أن كتلة القطب الديمقراطي، الجناح الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حصلت على 835 صوتا، ما يعادل خمسة مقاعد؛ وكتلة اتحاد الطلبة التقدمية 33 صوتا "بدون أي مقاعد، وكتلة الوند الطلابية 111 صوتا بدون أي مقاعد.

وتنافس خمس كتل طلابية على مقاعد مؤتمر مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت البالغ 51 مقعداً، وهي: كتلة الوفاء الإسلامية) حماس، كتلة اتحاد الطلبة التقدمية) حزب الشعب، كتلة الشهيد ياسر عرفات) فتح، كتلة الوحدة الطلابية) الجبهة الديمقراطية، القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي) الجبهة الشعبية.

وتأتي انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت وسط اهتمام شعبي واجتماعي وسياسي واسع، وتحرص جامعة بيرزيت على عقد انتخابات مؤتمر مجلس الطلبة سنوياً، كإرث يميز الجامعة ويرسخ ممارسة ديمقراطية وقيم الجامعة ورؤيتها، في عملية انتخابية مشهود لها بالنزاهة والشفافية. وتحظى انتخابات بيرزيت بمتابعة رسمية وفصائلية وشعبية واسعة، حيث تعد انعكاساً لتوجهات الشارع الفلسطيني، بحسب مراقبين.

وعقبت الصحفية الإسرائيلية "شمريت منير"، على العملية الانتخابية ونتائجها في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. وقالت "شمريت"، "إن احتفالات حركة فتح في التقدم في المقاعد، تشبه

إلى حد ما عبارة "لقد فزنا في بيرزيت وهذا يعني كل شيء". وأضافت الصحفية الإسرائيلية، "لكن مع ذلك هذه هي المرة الأولى التي يرفعون فيها رؤوسهم بعد أربع سنوات متتالية تفوز فيها حماس، ما الذي تغير. ووفقاً لـ "شمريت"، حماس تقول إن تدخل الأجهزة الأمنية سببت مشكلة، وفتح تقول إن الأموال من قطر لحماس هزت صورة المنظمة أمام الجمهور. وتابعت، لكن في النهاية يشعر كلا الطرفين بالرضا عن الأجواء الديمقراطية الغير عنيفة، حتى أنها كانت هادئة للغاية، ربما هذه علامة على أشياء قادمة.

توتر بين فرنسا و "إسرائيل" بسبب قرار إسرائيلي

ذكر موقع "i24 news" الإسرائيلي، أن فرنسا أرسلت رسالة احتجاج رسمية إلى "إسرائيل"، وذلك في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية تجميد نصف مليار دولار من أموال الضرائب التي تجبها "إسرائيل" للفلسطينيين في إطار قانون "خصم معاشات الأسرى الفلسطينيين"، ما أدى إلى تبادل الرسائل القاسية بين الجانبين. وبحسب الموقع، فإن المواجهة الدبلوماسية التي اندلعت الأسبوع الماضي جاءت بعد أن توجهت فرنسا إلى "إسرائيل" بطلب تغيير قرار تجميد نقل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، وهو ما واجهته إسرائيل برد حازم وواضح. من جهته، بعث رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، رداً واضحاً وحازماً إلى فرنسا، قائلاً: "إسرائيل ستستمر بسياستها ووفقاً للقانون الذي شرعه الكنيست؛ هذا الطلب لا يصح أخلاقياً وسياسياً ويتناقض مع القواعد الأساسية الأوروبية لمحاربة الإرهاب"، وفق تعبيره. وأشار الموقع، إلى أنه في أوروبا عموماً وفي فرنسا خصوصاً، يعتبرون القرار الإسرائيلي غير معقول ويضر بالسلطة الفلسطينية، وبالتالي يقوض الاستقرار. لكن أعضاء المجلس الأمني الإسرائيلي (المصغر) الكابينت، يصرون على تنفيذ قرار الكنيست كما هو، ويقولون: "لن ننقل أموالاً حتى تدفعها السلطة للمخربين والسجناء الأمنيين"، وفق موقع "i24 news".

إسرائيل ترفض طلباً فرنسياً بدفع أموال المقاصة الفلسطينية كاملة

رفضت حكومة العدو، احتجاجاً رسمياً تقدمت به فرنسا، حول دفع أموال المقاصة الفلسطينية، والذي طالبت من خلاله بتسليم الأموال كاملة وغير منقوصة للسلطة الفلسطينية. وأشارت القناة 12 إلى أن ذلك شكل توترًا دبلوماسياً بين الجانبين، بعد أن أصر بنيامين نتنياهو، على رفض الطلب الفرنسي عبر رسالة رسمية شديدة اللهجة.

يأتي الاحتجاج الفرنسي إثر مصادقة حكومة الاحتلال على تنفيذ قانون يقضي باقتطاع أكثر من 500 مليون شيكل من أموال المقاصة الفلسطينية، مقابل المخصصات والرواتب التي تدفعها السلطة لعوائل الأسرى والشهداء.

وأوضحت القناة أن الحكومة الفرنسية تقدمت باحتجاج رسمي للخارجية الإسرائيلية، جاء فيه: "اعملوا على تغيير قراركم حول تجميد تحويل عائدات الضرائب كاملة وغير منقوصة للسلطة الوطنية الفلسطينية".

في المقابل، رد نتنياهو على المطالب الفرنسي برسالة رسمية كتب فيها: "إسرائيل ستواصل العمل وفقاً لسياساتها وبحسب ما تنص عليه قوانين الكنيست"، واعتبر نتنياهو في رسالته أن "الطلب الفرنسي غير أخلاقي وغير سياسي، كما يتعارض مع السياسة الأوروبية لمحاربة الإرهاب".

يذكر أن الاتحاد الأوروبي، كان قد أكد رفضه لقرار إسرائيل باقتطاع جزء من الأموال التي لها علاقة بمخصصات الشهداء والأسرى من عائدات الضرائب الفلسطينية، وأنه سيضغط لوقف تنفيذ القرار.

وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، في شباط الماضي، إن الاتحاد يرفض ذلك، مؤكداً مواصلة الضغط على إسرائيل لعدم تطبيق القرار، احتراماً للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

يذكر أن أموال المقاصة تشكل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة الفلسطينية، وتصل قيمتها الشهرية إلى 180 مليون دولار، هي إجمالي الضرائب غير المباشرة على السلع والبضائع والخدمات المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل أو عبر الموانئ والمعابر الخاضعة لسيطرتها.

وتشير البيانات المالية عن أموال المقاصة الفلسطينية، إلى أنها تغطي ما نسبته % 80 من رواتب موظفي السلطة، وبالتالي فإن عدم استلام هذه الأموال في موعدها يعني عدم تمكن السلطة من الوفاء بالتزاماتها المالية.

وبموجب " اتفاقيات السلام المؤقتة"، تجمع إسرائيل الضرائب بالإنابة عن الفلسطينيين الذين يقدر أن حجم المبالغ الحالية هو 222 مليون دولار شهريا، وتحصل على عمولة % 2 من قيمة المبلغ. ومع توقف المفاوضات منذ عام 2014 تحجب إسرائيل أحيانا هذه الأموال على سبيل الضغط على السلطة في رام الله.